E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

ESCWA/OES/2003/CRP.4
8 July 2003
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ورشة العمل عن العراق والمنطقة ما بعد الحرب: قضايا حول إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي
بيروت، ٩-١١ تموز/يوليو ٢٠٠٣

ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
14-07-2003
LIBRARY & DOCUMENTATION

الأوضاع الإنسانية والاجتماعية في العراق ما بعد الحرب: التحديات، الأولويات، الضرورات

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

دار التنمية (ش.م.م)

ص.ب: ١٤/٥٤٩٢ بيروت – لبنان . تلفون وفاكس: ٣١٨٧٩٢

الاوضاع الانسانية والاجتماعية في العراق بعد الحرب: التحديات – الاولويات – الضرورات (*)

انطوان حداد(**)

ثمة خشية ان تطول المعاناة الانسانية والاجتماعية للشعب العراقي، وذلك بسبب تضافر الآلام المصاحبة للانتقال الجذري والعنيف من نظام الى آخر، مع الاختلالات البنيوية، تلك الموروثة من النظام السابق او تلك المتولدة من الحصار الدولي والحروب المتتالية على مدى الربع قرن الاخير.

صحيح ان الخسائر المباشرة، البشرية والمادية، الناتجة عن الغزو الاميركي-البريطاني للعراق جاءت اقل من التوقعات التي سبقت اندلاع الحرب، الا ان الاوضاع الاجتماعية والاحوال المعيشية التي نشأت خلال الحرب وبعدها تتسم بدرجة عالية من الهشاشة، وهي تشمل شريحة واسعة جدا من السكان.

صحيح ايضا ان موجة الفوضى العارمة وانعدام الامن والقانون التي اعقبت سقوط النظام القديم قد انحسرت نسبيا، لكن استمرار الهجمات المسلحة على القوات الاميركية في بعض المناطق من ناحية وتأخر انطلاق عملية البناء السياسي للبلاد يطرحان تساؤلات جدية حول درجة الاستقرار في المرحلة المقبلة.

وفي نظرة اولية، يمكن تلخيص القضايا والتحديات ذات الصلة او ذات التأثير المباشر على الاوضاع الاجتماعية والانسانية لعراق ما بعد الحرب في اربع مجموعات:

(*) ورقة مقدمة الى ورشة العمل حول "**العراق والمنطقة بعد الحرب – قضايا اعادة الاعمار الاقتصادي والاجتماعي**"، بيروت ٩-١١ تموز/يوليو ٢٠٠٣ .

(**) خبير استشاري لدى دار التنمية. الآراء الواردة في هذه الورقة لا تعبر بالضرورة عن رأي دار التنمية.

١) الامن والنظام وسلامة الافراد وحقوق الانسان.
٢) الحاجات الاساسية والخدمات العامة.
٣) مصادر الدخل وموازنة الاسرة.
٤) القضايا المرتبطة بالتربية والنظام التعليمي.

وتبقى مجموعة القضايا المتعلقة بأوضاع الفئات الاجتماعية المعرضة للتمييز ومن ضمنها اوضاع المرأة، والتي على الرغم من اهميتها القصوى، لم نتمكن من الوقوع على ما يكفي من الوقائع والمعلومات الحديثة حول اوضاعها اثناء الحرب وبعدها.

١- الامن والنظام وسلامة الافراد وحقوق الانسان:

بالرغم من زيادة الجهود من قبل القوات الاميركية والبريطانية لاعادة الامن والنظام بالترافق مع بدء تشكيل سلطات محلية ونواة وحدات للشرطة وملء الفراغ الاداري في مرافق الخدمات العامة، ما زالت نقطة المعاناة الانسانية والاجتماعية اليومية الابرز والاشمل، أي تلك التي تطاول الغالبية العظمى من العراقيين، هي القلق على السلامة الفردية والجماعية في ظل استمرار اختلال الامن وغياب القانون والتقدم البطيء لعودة السلطات العامة الى التشكل وممارسة مهامها كمرجعية حماية واحتكام للمواطنين.

وابرز تعبير عن المعاناة الامنية هو سقوط نحو ٣٠٠ قتيل في بغداد وحدها في الفترة بين انتهاء الحرب وبداية شهر تموز/يوليو، وذلك نتيجة حوادث قتل واطلاق نار مرتبطة باعمال نهب وسرقة سيارات ومحال تجارية ومنازل واختطاف وانتقام وتصفية حسابات. ويترافق ذلك مع اتساع نزعة تأليف الميليشيات الخاصة ومجموعات الحماية الذاتية المسلحة في مناطق عدة من البلاد، التي لم يعد بعضها يكتفي بمهام الحماية الذاتية بل بات يفرض قواعد سلوك محددة على المواطنين.

اما الهجمات المسلحة على القوات الاميركية والبريطانية، التي تكثفت منذ مطلع حزيران/يونيو خصوصا في المناطق الوسطى من العراق، والهجمات المضادة، التي ترتدي احيانا طابع الاغارة العشوائية على البلدات واحياء المدن، فقد اوقعت حتى الآن اكثر من ١٠٠ قتيل عراقي ونحو ٨٠ قتيلا في صفوف قوات التحالف.

وثمة تهديد آخر لسلامة الافراد يتمثل بانتشار مئات آلاف الالغام الارضية خصوصا في المناطق الريفية، ووجود اسلحة وذخائر غير منفجرة في اماكن عدة من البلاد، ووجود مواد مشعة في بعض المنشآت النووية مثل مركز "التويثة". وقد اوقعت انفجارات الالغام والذخائر بعد الحرب عشرات الاصابات بين قتلى وجرحى معظمهم من الاولاد والاطفال.

وتأتـــي بدرجـــة مرتفعة من الاولوية كذلك المعاناة التي يتكبدها الضحايا المباشرين للحـــرب وعـــائلاتهم، وهـــم يقدرون بعشرات الآلاف بين قتلى وجرحى واسرى ومفقودين. والملفـــت انه حتى الآن لا توجد أي هيئة عامة للعناية بأوضاع هؤلاء، لا من حيث الوقوف عند الحاجات الخاصة بهم ولا حتى من حيث التعداد والحصر والتصنيف والكشف عن مصير المفقودين منهم.

وفـــي ظـــل غياب أي احصاء او تصنيف رسمي للضحايا المباشرين للحرب، نورد التقديرات التالية المتوفرة من مصادر هيئات دولية غير حكومية او صحافية:

- القتلى العسكريون: بضعة آلاف (بعض المصادر تتحدث عن ١٠ آلاف قتيل)،
- القتلى المدنيون: ٧٠٠٠ قتيل،
- الجرحى: ٣٠ الف جريح،
- الاسرى: ٣٠٠٠ (بعد اطلاق سراح نحو ٧٠٠٠ آخرين)،
- المفقودون: ١٠ آلاف.

وهناك قضية اخرى تتعلق بحقوق الانسان هي قضية الكشف عن المفقودين تحت حكم النظام السابق، وهي تطاول عشرات الآلاف من المواطنين الذين انقطعت اخبارهم عن ذويهم فـــي فـــترات عـــدة اثناء ال٢٥ سنة الماضية والذين يعتقد انه قد تمت تصفيتهم بعد اعتقالهم (منظمة "هيومن رايتس ووتش" الاميركية Human Rights Watch تتحدث عن نحو ٢٩٠ الف مفقود). ويضاف الى هؤلاء نحو ٦٠٠ كويتي كان قد تم توقيفهم واقتيادهم كرهائن اثناء الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠.

وقـــد بدأ مصير جزء من المفقودين يتضح مع الكشف عن مقابر جماعية في مناطق عـــدة مـــن البلاد، انما اندفاع ذوي بعض الضحايا وبعض الجهات الدينية والحزبية الى تلك المواقـــع والقيام بنبشها بوسائل عفوية وعشوائية ومن ثم التفرد في اعادة دفن رفات البعض منهم سوف يكون له انعكاس سلبي على الكشف عن مصير معظم المفقودين كما انه يخشى ان يســـاهم في محو الادلة القانونية عن العديد من الجرائم بحق الانسانية التي ارتكبت في الحقبة الماضية.

من هنا ضرورة:

أ) وقف هذه الممارسات فورا،

ب) توعية القيادات الدينية والسياسية والافراد الى المضار الجسيمة الناتجة عنها،

ت) وضع آلية ملائمة للكشف عن المقابر الجماعية ومراكز الاعتقال الجماعية،

ث) تكليف هيئة قانونية الاشراف على هذا الملف.

وكذلــك ثمة اولوية للتعامل مع المشاكل الناجمة عن النزاعات حول الملكية بين عدد كبير من شاغلي المساكن والاراضي الزراعية الحاليين واصحابها السابقين الذين غادروها او ارغمــوا علــى مغادرتها في موجات عدة خلال ال٢٥ عاما الماضية. وقد سجل بعد الحرب وقوع الكثير من الاصطدامات المرتبطة بتنازع الملكية قدرت بالمئات وقد استخدمت الاسلحة النارية في بعض منها واوقعت عشرات الاصابات بين قتيل وجريح.

وتــرتدي هــذه النزاعات طابعا حساسا، خصوصا في المناطق المختلطة بين العرب والاكراد في شمال العراق، حيث تتحدث بعض التقديرات عن ان هذه القضية تطال في منطقة كــركوك وحدها نحو ٢٠٠ الف عراقي من اصل عربي يقيمون حاليا هناك في موازاة عدد مماثل من الاكراد المهجرين والذين يرغبون في العودة.

وقــد تدخلت القوات الاميركية في بعض الحالات لفرض الامن والتهدئة ومنع اللجوء الى قوة السلاح، كما تمكنت احيانا من ايجاد تسويات مؤقتة حول اقتسام المحاصيل لهذا العام او اقتســام اشــغال المــنازل والامكنة، غير ان المشكلة هي من الاتساع والعمق بحيث انها تســتلزم انشاء هيئة متخصصة تتمتع بالخبرة والسلطة والنفوذ لحل هذه النزاعات وفق قواعد عامة وتدابير اجرائية محددة تكفل الانصاف والعدالة وتحفظ حقوق كلا المتنازعين، كما تجد حلولا لمشكلتي السكن والعمل المرتبطتين بهذا الموضوع.

والنزاع على الملكية ما هو الا الجزء المرئي من جبل جليد ضحايا التنقلات القسرية للسكان التي حصلت في العراق اثناء ال٢٥ سنة الاخيرة وحصيلتها، وفقا للتقديرات، ما بين ٨٠٠ الــف ومليون مهجر داخل العراق. ويضاف الى هؤلاء ما بين مليون ومليونين مهاجر في الخارج.

واذا كان معظم هؤلاء لن يبدوا استعجالا للعودة الى اماكن سكنهم السابقة قبل استتباب الامــن ووضــوح المســتقبل الاقتصادي والسياسي للعراق، خصوصا اولئك الموجودين في الخارج، فان حجم هذه المشكلة يستدعي انشاء برنامج خاص (او حتى وزارة متخصصة على غرار بعض البلدان التي مرت في ظروف مماثلة كلبنان).

٢- الحاجات الاساسية والخدمات العامة:

ويشــمل هــذا القســم المسائل المتعلقة بالوضع الغذائي والوضع الصحي من ناحية، واوضــاع الخدمــات والمرافق العامة الاساسية (الماء، الكهرباء، مياه الصرف، الهاتف) من ناحية ثانية.

على الصعيد الغذائي والتمويني، لم يسجل خلال الحرب او بعدها اندلاع حالات نقص حادة او جماعية في اي من مناطق العراق، ومن ضمنها المناطق التي كانت مسرحا للعمليات الحربية في الجنوب والوسط. ويعود ذلك من ناحية اولى الى قصر امد الحرب (نحو ثلاثة اسابيع)، ومن ناحية ثانية الى وجود مخزون غذائي لدى معظم الاسر العراقية يكفي احيانا لستة اشهر. وقد اسهمت آلية التوزيع التابعة لبرنامج "النفط مقابل الغذاء" الى حد كبير في تكوين هذا المخزون.

وعلى الرغم من ان "برنامج الغذاء العالمي" المكلف من قبل الامم المتحدة بادارة برنامج "النفط مقابل الغذاء" قد عاود منذ مطلع حزيران/يونيو تنشيط "نظام التوزيع العام" PDS الذي يضم نحو ٤٤ الف وكيل في مختلف ارجاء العراق والذي يستفيد منه نحو ١٦ مليون عراقي، فان مستقبل هذه الآلية الفعالة محفوف بالشك وعلامات الاستفهام بعد قرار مجلس الامن رقم ١٤٨٣ الذي يتضمن (الفقرة ١٦) الغاء برنامج "النفط مقابل الغذاء" خلال فترة ستة اشهر تنتهي رسميا في ٢٠٠٣/١١/٢٢، وتسليم موجوداته الى "السلطة".

لفترة طويلة مقبلة، اي الى حين تثبيت الاطار الماكرو-اقتصادي واعادة التوازن الى نظام المداخيل وموازنة الاسرة في العراق، ستبقى هناك حاجة ماسة لبرنامج تدخلي لتأمين الحاجات الغذائية الاساسية للغالبية العظمى من السكان. من هنا ضرورة التأكد من وجود هكذا برنامج على جدول اعمال "السلطة" والامم المتحدة، كما انه من البديهي الاستفادة من تجربة برنامج "النفط مقابل الغذاء" الناجحة عموما وقد يكون من الضروري الابقاء على مكوناتها اللوجستية مثل "نظام التوزيع العام".

وفي مقابل غياب حالات المجاعة او الشح الغذائي او التمويني العام، فقد نبهت اليونيسيف ان حالات سوء التغذية بين الاطفال ما دون الخامسة قد تضاعفت من سنة الى اخرى لتصل الى ٧،٧ % حاليا مقارنة ب ٤ % في شباط ٢٠٠٢ (اي انها اصبحت تطاول نحو ٣٠٠ الف طفل ما دون الخامسة). هذا الامر يوجب عناية خاصة بهذه الفئة العمرية وتدابير خاصة في نطاق اي برنامج تمويني عام (كمراجعة تركيبة الحصة الغذائية للاسر التي تتضمن اطفالا ما دون الخامسة مثلا)، كما يوجب تدابير استلحاقية لتعويض الاطفال الذين يعانون من النقص الغذائي.

على الصعيد الصحي، ثمة اولويتان. الاولوية الاولى هي منع تفشي الامراض الوبائية، خصوصا الكوليرا التي ظهرت بعض الاصابات منها بعد الحرب في جنوب البلاد وتحديدا في مدينة البصرة ومحيطها. كما ظهرت في بعض احياء مدينة بغداد عوارض محدودة لوباء آخر هو "الحمى السوداء". والجهود في مجال مكافحة الكوليرا، كما الامراض

المعويـــة الاخرى، يجب ان تتركز على الجانب الوقائي، واهمها توفير المياه النظيفة الصالحة للشـــرب مـــن ناحية اولى، ومعالجة المياه المبتذلة ومنع اختلاطها بمصادر المياه المخصصة للشـــرب او للـــري من ناحية ثانية، والتخلص من النفايات المنزلية ومنع تراكمها في الاحياء السكنية من ناحية ثالثة.

اما الاولوية الثانية فهي اعادة تأهيل وتفعيل النظام الصحي والاستشفائي الوطني، الذي تقـــول عـــنه مـــنظمة الصحة العالمية انه "جيد وكاف" من حيث البنى التحتية التي تضم نحو ١٤٤٥ منشأة طبية منها ١٦٠ مستشفى عام و١٢٨٥ مركزا صحيا تحتوي مجتمعة على ٢٦ الـــف ســـرير وهي تتوزع بشكل متوازن في كل المناطق العراقية. ولقد تلقى النظام الصحي ضـــربة مؤلمـــة لدى انهيار نظام القديم، حيث تعرضت العديد من المستشفيات لاعمال النهب والسرقة والحريق، والبعض منها ما زال حتى اليوم متوقفا كليا عن العمل.

وابرز ما يحتاج اليه النظام الصحي العراقي اليوم هو:

أ) اعادة تجهيز جزئية للمراكز المنهوبة؛

ب) توفير التمويل لشراء الادوية والمواد المختبرية؛

ت) تغطية رواتب الاطباء والعاملين الآخرين.

وتقول منظمة الصحة العالمية ان كلفة اعادة تأهيل وتفعيل النظام الصحي العراقي لا تتجاوز ال٢٠ مليون دولار في الشهر.

على الصعيد الصحي كذلك، تجدر الاشارة الى بعض التقارير التي تتحدث عن اتساع نطـــاق تعاطـــي المخـــدرات والمـــتاجرة بها بالتزامن مع انهيار النظام القديم وغياب القانون والـــنظام. هذه الظاهرة، المرافقة لكل تجارب الحروب او التحول من نظام الى آخر، تستدعي الاهتمام بها عبر برنامج خاص متعدد التدخلات ذي ابعاد تربوية وامنية واعلامية.

على صعيد الخدمات العامة، طرأ تحسن ملموس في اوضاع الكهرباء والماء والتزود بـــالوقود بعد التحسن النسبي في الاوضاع الامنية، في حين تبقى الاتصالات الهاتفية مقطوعة في معظم احياء العاصمة بغداد ومنطقتها.

فالكهـــرباء، التـــي انقطعت كليا اثناء الحرب والقصف الاميركي عن بعض المناطق، ومـــنها بغـــداد، عادت تقريبا الى كل هذه المناطق، خصوصا بعد اعادة تشغيل محطة الدورة لتكرير النفط قرب بغداد، وهي المحطة الرئيسية في البلاد. وتتلقى بغداد حاليا نحو ٤٠ % من حاجاتهـــا من الكهرباء، لذلك ما زال توزيع التيار متقطعا ويخضع للتقنين، في حين ان بعض الاحياء ما زالت محرومة منه كليا بسبب اعطال محلية كبيرة في الشبكة.

اما الهاتف فما زال مقطوعا في معظم احياء بغداد بعد تدمير احد المحولات الرئيسية اثناء القصف، وبعد ان شب حريق كبير في ممحول رئيسي آخر بعد الاحتلال الاميركي للمدينة. ولا يبدو ان هناك خطة قريبة او عاجلة لاعادة تأهيل وتشغيل شبكة الهاتف الارضي في ظل تقارير عن اقامة شبكة هاتف خليوي محدودة تحتوي على ٢٥٠٠ خط ستوزع على مسؤولي الادارات المحلية.

على صعيد الماء، تشكو العديد من المناطق العراقية، خصوصا في الجنوب، وبصورة مزمنة، من شح التزود بالمياه النظيفة الصالحة للشرب، ولا سيما في فصل الصيف. وتفتقر العديد من المناطق الريفية الى شبكة توزيع المياه المنزلية ويقتصر التزود بالمياه فيها على الانهار والاقنية والبرك. وقد تفاقم هذا الامر خلال سنوات الحصار، واتخذ ابعادا دراماتيكية اثناء الحرب الاخيرة وبعدها.

اما بغداد وسائر المدن الكبرى، فقد شهدت انقطاعا متفاوتا في التزود بالمياه اثناء الحرب وبعدها، يعود اما الى التضرر من الحرب او الى انقطاع الكهرباء الضرورية للضخ. لكن شبكات التوزيع تشكو اصلا من القدم والتآكل. ويورد تقرير لليونيسف ان شبكة توزيع المياه في بغداد متضررة بنسبة ٤٠ % وانها تعاني من نحو ٥٠٠ انقطاع مكاني. ولا شك ان اوضاع الشبكة في المدن والتجمعات الاخرى ليست بحال افضل، وذلك بسبب تدني الانفاق على الصيانة والاستثمار خلال السنوات ال ١٣ الاخيرة.

اما بالنسبة الى نوعية المياه، فهناك نقص كبير في عدد وطاقة وحدات معالجة المياه المبتذلة، خصوصا في المدن الكبرى. ففي بغداد ومنطقتها وحدهما، يصب نحو مليون متر مكعب من المياه المبتذلة يوميا في نهري دجلة وديالى من دون ان تخضع لأي معالجة، بسبب قصور محطات المعالجة المتضررة اصلا من ايام حرب الخليج الثانية في مطلع التسعينات عن استيعاب كامل المياه المبتذلة في المنطقة.

ان التزود بالمياه النظيفة الصالحة للشرب يبقى شرطا اساسيا من شروط الصحة والسلامة البشرية. وهذا الامر يستحسن ان يتم على مرحلتين:

أ) خطة طوارىء عاجلة لتأهيل شبكات التوزيع ومحطات المعالجة القائمة حاليا؛

ب) خطة متوسطة/طويلة الامد لادارة الموارد المائية للبلاد وفق اسس التنمية المستدامة.

٣- مصادر الدخل وموازنة الاسرة:

ان انهيار الحكومة العراقية السابقة يطرح علامة استفهام كبيرة حول مصير مصادر الدخل لشريحة واسعة جدا من العراقيين. فالانفاق الحكومي، الذي كان دائما يستحوذ على

الجـــزء الاكـــبر من الناتج المحلي، والذي كانت الرواتب تشكل في المرحلة الاخيرة النسبة الاساســـية مـــنه، كـــان المحـــرك الاساسي للاقتصاد العراقي من جانب الطلب على السلع والخدمات وكان هو الذي يولد موجات الدخول المتتالية.

فالعـــاملون في الادارة العامة والدفاع وحدهم كان يبلغ عددهم نحو مليون ومئتي الف شخص (٨٠٠ الف موظف مدني، ونحو ٤٠٠ من افراد القوات المسلحة)، وهم يشكلون ٢٤ % مـــن مجموع القوى العاملة في العراق. واذا اضفنا الى هؤلاء، العاملين في قطاع التعليم والعامليـــن في قطاعي الصحة والعمل الاجتماعي، وهم يشكلون تباعا ٧،٨ % و٢،١ % من مجمـــوع القوى العاملة، يصل اجمالي عدد الذين يتقاضون رواتب حكومية نحو ١،٧ مليون موظـــف يعـــيلون نحـــو ٧،٥ مليون شخص. واذا اضفنا الى هؤلاء جميعا المتقاعدين الذين يســـتفيدون مـــن المعاشات الحكومية، نجد ان اكثر من ثلث الشعب العراقي كان يعتمد على الرواتب والمعاشات الحكومية كمصدر رئيسي للدخل.

وتأثـــير غـــياب الحكومـــة العراقية لا يطال هذه الشريحة فحسب، بل يطال بدرجات مـــتفاوتة كـــل المســـتفيدين بصـــورة غـــير مباشـــرة من الانفاق الحكومي، بشقيه الجاري والاســـتثماري، ومنهم العاملين في قطاعات الصناعة التحويلية والتجارة والخدمات الاخرى. ويصعب حاليا تقدير هذا الاثر على كل من القطاعات المذكورة.

ولـــم تعلـــن "السلطة الموقتة" التابعة لقوات التحالف موقفا نهائيا تفصيليا ومحددا من موضـــوع رواتب القطاع العام ومعاشات التقاعد، وان كانت قد اتخذت بعض التدابير الموقتة والمتفاوتة من قطاع الى آخر. فمن ناحية اولى اعلنت "السلطة" عن حل الجيش العراقي البالغ عديـــده نحـــو ٤٠٠ الـــف عنصر من دون ذكر اي شيء عن الرواتب والتعوضات العائدة لهـــؤلاء، وحـــل حـــزب البعث الحاكم سابقا ومنع ٣٠ الف من اعضائه من تولي المناصب والوظـــائف العامـــة، وحل وزارة الاعلام وتسريح جميع موظفيها. من ناحية ثانية، شرعت الســـلطة بدفـــع مخصصات شهرية للمتقاعدين وللموظفين المدنيين الذين لم تطالهم اجراءات الطرد والحظر المذكورة اعلاه، وذلك بقيمة ٤٠ دولارا لكل متقاعد و٢٠ دولارا لكل موظف.

ومـــا ان بـــدأت هذه الدولارات تغرق الاسواق حتى ارتفع سعر الدينار العراقي من ٤٠٠٠ ديـــنار لكـــل دولار الـــى ١٥٠٠، وذلـــك بسبب استمرار اقفال المصرف المركزي واقتصار السيولة بالدينار على تلك المتوفرة من فترة ما قبل الحرب، الامر الذي عنى بالنسبة الى الكثيرين ارتفاعا في الاسعار بنسبة ٢٠٠ %.

هـــذا يعكـــس الحاجـــة الماســـة الى عودة المصرف المركزي الى العمل على وجه السرعة، لما لمسألة التضخم وتثبيت الاسعار وتثبيت المداخيل الحقيقية من تأثير مباشر على احـــوال المعيشة للغالبية العظمى من العراقيين. لكن هذا الامر يطرح قضية أعمق هي قضية

الخـــيارات النقدية الواجب اعتمادها في المرحلة المقبلة، ومن هذه الخيارات مثلا: هل يجب الانتقال الى عملة جديدة؟ ووفق اي شروط؟

٤- القضايا المرتبطة بالتربية والنظام التعليمي:

هناك خمسة قضايا متصلة بالتربية والنظام التعليمي، منها ما هو بنيوي ومزمن ومنها ما هو مستجد وطارىء. وهي:

أ) استئناف الدراسة ومصير العام الدراسي الحالي؛

ب) الاوضاع الطارئة للهيئة التعليمية؛

ت) قضية تعديل المناهج؛

ث) اعادة تاهيل البنى التحتية للمدارس والجامعات؛

ج) الاصلاح الشامل للنظام التعليمي في ضوء مفهوم التنمية البشرية.

اســـتانفت كـــل مؤسسات التعليم عملها رسميا في شهر ايار/مايو، لكن عودة الخمسة ملاييـــن طالـــب عراقـــي الـــى مقاعد الدراسة في ١٢٥٠٠ مدرسة و٤٠ معهدا وكلية و١٠ جامعـــات المنتشـــرة فـــي كل انحاء البلاد تعيقها عوامل عدة ينبغي تذليلها للتمكن من انجاز المناهج في الموعد المحدد لاكمال العام الدراسي الحالي اي في نهاية تموز/يوليو المقبل.

وابرز هذه المعيقات في المدى المباشر هي:

أ) الحالة الامنية المتفاوتة التحسن من منطقة الى اخرى؛

ب) صعوبة انتقال التلاميذ والطلاب بين بيوتهم ومؤسساتهم التعليمية؛

ت) غياب عدد كبير من افراد الهيئتين التعليمية والادارية؛

ث) الاضرار المادية والدمار اللاحق بعدد كبير من المباني التعليمية؛

ج) اشغال عدد كبير من المباني من قبل مهجرين او من قبل مواطنين فقدوا مساكنهم؛

ح) عدم توفر الكهرباء ومياه الشرب ومياه الخدمة في عدد كبير من المباني التعليمية؛

ان اتخـــاذ قـــرار نهائي بشأن انجاز العام الدراسي واجراء الامتحانات الرسمية المرتبطة به يعتمد على القدرة على التغلب على هذه المعيقات، الامر الذي يستوجب جهودا متكاملة مضنية على صعد التخطيط والادارة والتنفيذ.

فـــي المـــدى المباشر كذلك، تطرح قضية عديد الهيئة التعليمية التي فقدت الكثير من افـــرادها بســـبب قرار "السلطة" حظر اعضاء حزب البعث من تولي الوظائف العامة، ومنها التعلـــيم. وقـــد ادى هذا القرار الى نتائج متناقضة. ففي حين سمح باقصاء بعض الدخلاء عن

الـــنظام التعليمـــي، فقد طال القرار عددا كبيرا من مدراء المدارس والمعاهد ورؤساء الاقسام وعمداء الكليات فضلا عن بعض الاساتذة الاكفياء الذين كانوا قد اختاروا الانضمام الى حزب البعـــث (ومـــنهم ربمـــا في الظاهر فقط) لأن الترقي الوظيفي كان شبه مستحيل في المرحلة السابقة من دون ذلك.

مـــن الاولويـــة في هذا المجال بذل الجهود حيال "السلطة" من اجل حملها على وضع معايـــير اقل شمولية واكثر تمييزا في سياستها الرامية الى "تطهير" الادارات والنظام التعليمي مـــن افـــراد حـــزب البعث والسعي الى حصر هذا الامر بالافراد المسؤولين عن الانتهاكات الانســـانية والقانونـــية، وذلك احتراما لحقوق الانسان في اعتناق الافكار التي يريد من ناحية وحفاظا على الكفاءات والموارد البشرية من ناحية ثانية.

في المدى المباشر الى المتوسط، تطرح قضية المناهج التعليمية التي اعلنت الولايات المـــتحدة منذ ما قبل الحرب انها تنوي اجراء تعديل جذري عليها وذلك من اجل "احلال نظام تعليمـــي يكـــون خاليا من اي اثر للخطاب الذي فرضه الرئيس صدام حسين لضمان ديمومة نظامـــه (...) ويضـــع الاســـس لممارســـات ومواقف ديموقراطية سواء لدى الاولاد او لدى الاســـاتذة". وقد خصصت وكالة التنمية الدولية التابعة للحكومة الاميركية USAID مبلغ ٦٥ ملـــيون دولار لانفاقهـــا لدعم واصلاح قطاع التعليم في العراق. وقد منحت اول عقد في هذا الاطـــار لاحدى المؤسسات الاميركية Creative Associates International Institute (C.A.I.I.) بقـــيمة ملـــيون دولار وبهـــدف "مواجهـــة الحاجات التربوية المباشرة واجراء التحضـــيرات اللازمـــة لبدء العام الدراسي الجديد في ايلول ٢٠٠٣ (...) وسوف يتم ادخال وسائل تعليم تشاركية لارساء اسس الممارسة الديموقراطية لدى الطلاب، والاهل والمعلمين".

وبانـــتظار اقرار مناهج جديدة، عمدت ادارات المؤسسات التربوية فورا، وبايعاز من "الســـلطة"، الـــى وقف تدريس مواد "الثقافة العامة" و"التنشئة القومية" كما انها اختزلت اجزاء كبيرة من كتب التاريخ والجغرافيا خصوصا تلك التي تشيد ب"انجازات الرئيس صدام حسين".

ان تعديل المناهج على اهميته والحاحه، لا يمكن ان يتم بهذه العجالة وعلى يد خبراء اجانـــب، بـــل مـــن ضمن برنامج شامل للاصلاح التربوي يشارك في تحديد خياراته خبراء واختصاصيون عراقيون بالانسجام مع الأهداف العامة للعملية التربوية.

في المدى المتوسط (اي في السنة المقبلة)، يجب التعامل مع اولوية اعادة تأهيل البنى التحتية للنظام التعليمي، حيث تورد "اليونيسيف" ان ٨٥٠٠ مبنى تعليمي في حاجة الى ترميم او تأهـــيل وان ٥٠٠٠ مبـــنى آخـــر في حاجة اما الى انشاء او اعادة بناء كاملة. والاضرار

المختلفة في المباني تعود اما الى فترة الحصار الطويلة حيث انخفضت قدرة الحكومة على الانفاق الاستثماري والانفاق على صيانة المباني، او الى اعمال النهب والتخريب التي رافقت سقوط النظام السابق.

ان اعادة تأهيل البنية التحتية المادية للنظام التعليمي حاجة اساسية لاستيعاب التلاميذ والطلاب العراقيين، الذين يتوقع ان يرتفع عددهم مع استقرار المهجرين في الداخل وعودة المهاجرين من الخارج.

اما في المدى المتوسط الى الطويل، فيجب اخضاع النظام التعليمي لعملية اصلاح وتحديث شاملة كي تعالج التشوهات والاختلالات التي اصابته اثناء فترة الحروب الطويلة والحصار القاسي. وابرز هذه المظاهر هي:

أ- انخفاض معدلات الالتحاق العامة، خصوصا في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة؛

ب- تناقص معدلات قيد الاناث؛

ت- تهميش التعليم المهني والفني؛

ث- تضخم معدل الالتحاق في التعليم الجامعي؛

ج- ارتفاع معدلات التسرب والرسوب (المتعمد احيانا)؛

ح- انخفاض العدد المطلق والنسبي للمدرسين؛

خ- ارتفاع معدلات الامية؛

د- تقادم المناهج وضعف التواصل مع الخارج وتدني نوعية التعليم؛

ذ- ضمور فرص العمل بعد التخرج وضمور العلاقة مع سوق العمل.

ان هذه المظاهر تعود الى حد بعيد الى انخفاض الانفاق العام على التعليم والى سياسة التسيب والتساهل المعتمدة حيال القطاع التعليمي، والامران مرتبطان ارتباطا وثيقا بالحصار القاسي الذي فرض على العراق والشعب العراقي لمدة ١٣ عاما.

ان عملية الاصلاح والتحديث الشاملة المطلوبة هي حجر الزاوية في بناء عراق جديد، ويجب ان تتم من ضمن ورشة متكاملة يقوم بها العراقيون ويضعون نصب اعينهم خلالها الاهداف المتعددة للنظام التعليمي ان على صعيد تكوين الرأسمال البشري والاجتماعي او على صعيد الحفاظ على الثقافة الوطنية وتنميتها.

* * * * * *